مدير عام جمرك رقابة دار سعد لـ(الأمناء):

بسبب الحرب دخلت أعداد كبيرة من السيارات بطريقة غير قانونية

عدن/ الأمناء/ منير مصطفى وقيصر ياسين

أكد مدير عام جمرك رقابة دار سعد محمود محمد الحاج بأن عدد السيارات التي تم ترسيمها بالمحافظة منذ بداية شهر يناير حتى يونيو ٢٠٢٢م وهو النصف الأول من العام الحالي ٣٠٠ سيارة، وهذا مؤشر يدل على ضعف إقبال المواطنين على ترسيم سياراتهم.

وأشار مدير عام جمرك دار سعد محمود محمد الحاج في حديثه القصير لـ "الأمناء" بأن عدن تتواجد بها أعداد كبيرة من السيارات، فالدولة وجهت وزارة المالية بعملية حصر لعدد السيارات المتواجدة في المنافذ والبدء بمعالجة أوضاعها كون بقاءها بدون ترسيم يشكل خسارة على الرأسمال الوطني والمواطن وخزينة الدولة.

وكشف محمود الحاج بأن هناك من استغل فترة الحرب وتم إدخال عدد كبير من السيارات بطرق غير قانونية، إلا أنه حاليا بدأت الأوضاع تتحسن وتستقر في المنافذ

الجمركية، وهذا بفضل الاهتمام الطيب والجهود المبذولة من قبل قيادة الجمارك والمالية وحكومة المناصفة، وأن شاء الله ستكون المرحلة القادمة أفضل.

واختتم مدير عام جمرك رقابة دار سعد محمود الحاج بحث الأخوة المواطنين إلى الإسراع في ترسيم سياراتهم التي لم ترسم حتى لا يتعرضوا للإجراءات والغرامات القانونية.

انقشاع العباءة السياسية لحزب الإصلاح

عادل العبيدي

الأصل في حزب الإصلاح الإخواني أنه كان يعيش التمرد بكل أشكاله ضد أمن ومصالح التحالف العربي منذ انطلاق عاصفة الحزم، لكن وبعباءته السياسية التي كان يلبسها استطاع حزب الإصلاح الإخواني أن يخفي ذلك التمرد لفترة ثمان سنوات من الحرب، مدعيًا أنه يحارب الحوثيين بينما كان هو من يمد الحوثيين بكل شيء، وأنه هو السلطة والشرعية بينما كان هو من يحارب المواطنين في معيشتهم ورواتبهم وخدماتهم وأمنهم، وأن القوة العسكرية التابعة له هي جيش وطني بينما هي كانت عبارة عن ميليشيات متطرفة من الإخوان والقاعدة وداعش والحوثيين، وأنه في صف التحالف العربي في الحفاظ على أمنهم القومي ومصالحهم الاقتصادية بينما كان هو ضد أمن السعودية والإمارات وضد دول التحالف العربي برمتها بالمؤامرات المفتعلة التي كان يطبخها ضدهم بمساعدة دول إقليمية أخرى.

تلك المغالطات لحزب الإصلاح الإخواني التي لم تنطلي على شعب الجنوب وقيادته السياسية والتي دائما ما كانوا يحذرون السعودية منها، تارة من خلال محاورات الانتقالي السياسية وتارة من خلال وقوف الجيش الجنوبي ضد ميليشيات الحوثيين وضد ميليشيات الإخوان في وقت واحد، خلال ثمان سنوات حرب، ها هو حزب الإصلاح الإخواني يظهر تلك التمردات بوضوح تام بعد انقشاع عباءته السياسية التي كان يتستر بها، خاصة من بعد الإعلان عن تشكيل مجلس القيادة الرئاسي، ثم ظهرت بشكلها العلني المتعمد من بعد معركة شبوة، وها هي تلك التمردات الإخوانية ضد قرارات مجلس القيادة الرئاسي وضد دول التحالف العربي تتوسع بشكل مفضوح وقبيح بتعمدها توسيع دائرة المعارك في شبوة من خلال استقدام تعزيزات عسكرية للميليشيات المتمردة من مأرب والعبر ومن وادي حضرموت.

التمرد الإخواني العسكري عزز أيضا بتمرد إخواني سياسي وذلك من خلال البيان الصادر عن حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي أوحى فيه أن الحزب بصدد إعادة النظر في مشاركته في كافة المجالات وبتحريضاته ضد مجلس القيادة الرئاسي وضد القوات المسلحة الجنوبية الشرعية، كما ظهرت أيضا من خلال رفض سلطان العرادة محافظ محافظة مأرب قرارات وأوامر وتوجيهات مجلس القيادة الرئاسي القاضية بتعيين محافظا لمحافظة مأرب وبإيقاف التحشيد العسكري باتجاه شبوة.

ومع هذا فكلما زادت تمردات حزب الإصلاح الإخواني العسكرية والسياسية كان ذلك في صالح الانتقالي وقضية شعب الجنوب ولصالح دول التحالف وذلك لتطهير المحافظات الجنوبية المحررة منهم ومن رجسهم ومن كيدهم وخياناتهم العسكرية والسياسية التي سعوا بها فسادًا في كافة المحافظات الجنوبية وفي كل المجالات وقد حان الوقت أن يعيش وطننا الجنوب في أمن واستقرار سياسي وعسكري ومعيشي.

إعلان تحذيري

تعلن مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية

لكافة الأفراد والشركات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة بأن جميع الأراضي والمساحات التابعة لها بموجب قانون الموانئ البحرية رقم (23) لعام 2013م وقرارات مجلس الوزراء ذات الصلة وآخرها القرار رقم (29) لعام 2021م بشأن تحديد حرم ميناء عدن ومساحاته التطويرية والتي تبدأ من الآتي:

أ - شرقاً من جولة فندق عدن حتى جولة كالتكس في المنصورة يحدها الطريق البحري.

ب - شمالاً من جولة كالتكس وحتى ميناء الزيت يحدها الطريق العام المؤدي إلى البريقة.

ج - غرباً من ميناء الزيت إلى أبو قيامة بحدود الساحل وبمساحة لا تزيد عن (200 متر) من الساحل باتجاه اليابسة.

د - جنوباً من جبل حديد بمحاذاة جولة فندق عدن امتداداً إلى المعلا- دكة والطريق أمام رصيف المعلا - الدوكيار- حجيف كاملة

- إلى إدارة عدن لتموين البواخر وموقع التوانك امتداداً إلى دكة المرشدين وحاجز الأمواج التفافاً إلى جزيرة دونافة.

هي أراضٍ تخص المؤسسة ومملوكة لها، وهي الجهة الوحيدة المخولة قانوناً بالتصرف بها وبما يخدم المخططات التطويرية والتوسيعية لميناء عدن وفقاً لقانون الموانئ البحرية وقرارات مجلس الوزراء ذات الصلة.

ولذا وجب التحذير والتنبيه بعدم القيام بأي تصرفات أياً كان نوعها أو أي أعمال أو استحداثات من قبل أي كان في هذه الأراضي المذكورة أعلاه، وأن أي أعمال من هذا القبيل سيعد اعتداءً على حرم ميناء عدن وعلى مشاريعه التطويرية، وسيتم إزالتها في الحال وعلى نفقة المخالف وسيعرض صاحبها للمساءلة القانونية.